

او قال قاض للذي ادعى احلف  
فالمدعي يحلف للالولى في  
ماليس من اثنائه وفعله  
كما ادعى اطلاق مال طفله  
وبالتماسه ثلاثا انظرا  
لاخصمه فنظر ان اخرا  
او مع شهيد واحد فلا قسم  
وعرضه ثلاث مرات اشتر  
كشترحه حكم النكول واذا  
قضى وقال ما عرفت حكم ذا  
يحلف لكن برضى ذى الدعوى  
اما نكول مدعيه فمسلوا  
كحلف من مدعى عليه  
لكن يمين المدعى لديه  
مقال اعتراف من عليه يدعى  
فبالاداجته لن تسهما  
وتؤخذ الزكاة والجزية في  
اسلامه من قبل عام ونفى  
كتبته اسم ولد المرتزقه  
ان ادعى البلوغ كتحققه  
وليعتقل في دين ميت بعد  
وارثه الى اعترافه او قسم  
وان تقار من حجتان قدمت  
مضيفه ومن بنقل علمت  
ومات قد من عليها قتله  
ومع يده وللمقره

لاذنه وقدره ثم يذر  
وكيله مخالفا فلواقر  
بها الذي قد باع يدفع الثمن  
وليتلف حاكم ان افكرا  
عسى موكل يقول بعث  
دامك او ان كنت قد اذنت  
قلت هذا البيع المعلق احتمل  
ان لم يقل فالمشترى ليس محل  
فباعه وحاز منه الحقا  
ان كان ما قال الوكيل صدقا  
ونفى علمه لنفى فعل من  
سواه كالرضاع وبيع بطن  
بخط او قرينة كان نكل  
بتصد واعتقاد قاض في بطل  
توريته ووصل الاستثنا اذا  
لم يسمع القاضى ولا يحل ذا  
وعظمت يمينه واستثنيا  
مال اقل من نصاب زكيا  
كعبه الحسيس عتقا ادعى  
لا سيد ثم الخصام انقطاعا  
وبعد هذا فتقام البينه  
وان نفاها المدعى ما امكنه  
وبنكوله كان يقسولا  
لا احلفن او صرح النكولا  
او بسكت للذكور لان علم  
عذراه وبالنكول حكما

او قال